المانحون يواجهون الحكومة بفشلها

(فشلت حكومة الوفاق في إقناع المانحين خلال الاجتماع الأخير لأصدقاء اليمن الأربعاء الماضي في الحصول على التعهدات المالية للدول والمنظمات المانحة التي سبق أن التزمت بها بسبب فشلها في تنفيذ مهامها المحددة لها في المبادرة الخليجية وآليتها وانحرافها عن المسار التوافقي وتفشي الفساد وسوء استغلال الوظيفة العامة، الأمر الذي اعتبره مراقبون واقتصاديون مؤشراً خطيراً يعكس مدى رفض المجتمع الدولي وتحديداً أصدقاء اليمن التعامل مع هذه الحكومة التي قد توصل اليمن الى أزمة تهدد الاقتصاد الوطني بالانهيار التام كون الحكومة فشلت في الحصول على تعهدات المانحين وبدأت تغطي عجزها المالي من الاحتياط النقدي دون العودة الى البرلمان.

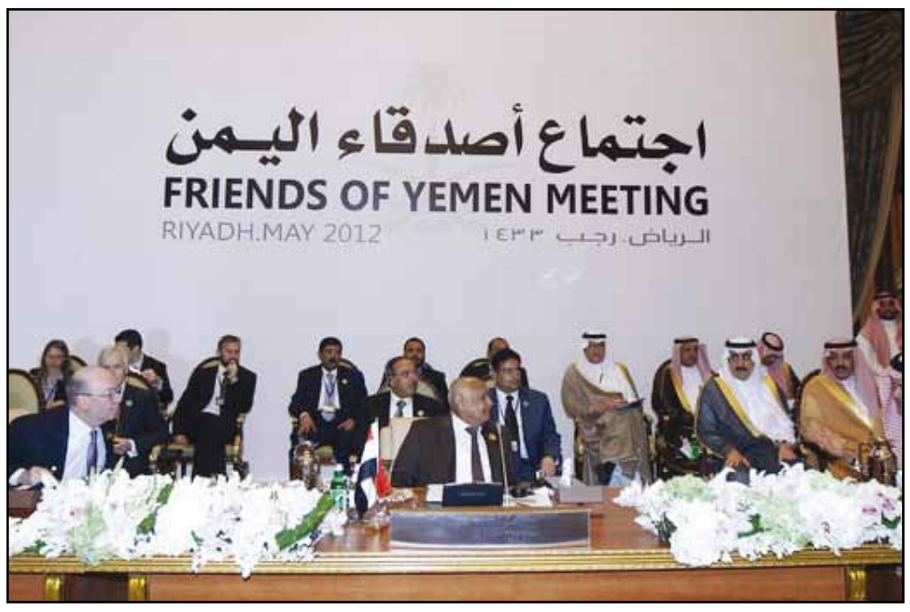

السنيدار: الحكومة فشلت داخلياً وخارجياً وتجر اليمن إلى الهاوية

الصباحي: تحفظ المانحين دليل على رفض المجتمع الدولي للإخوان

وزراء: «الإخوان» يعرقلون استيعاب المنح الخارجية لتمكين شركاتهم

واعتبر المراقبون أن بيان أصدقاء اليمن الأخير الذي شددوا فيه على تمسكهم بضرورة إجراء الانتخابات في موعدها دليلاً على أن المانحين لن يسلموا تعهداتهم الا إلى حكومة منتخبة قادرة على أن تحقق الاهداف المنشودة والمرسومة لتلك التعهدات.

منوهين الى أن فشل الحكومة في إعادة أبسط الخدمات الأساسية للمواطنين وكذلك إصرارها على اخونة مؤسسات الدولة والإقصاء للكوادر الوطنية المؤهلة قد انعكس على موقف الحكومة أمام المانحين..

وبهذا الخصوص أوضح رجال الأعمال عبدالله علي السنيدار لـ«الميثاق» أن المجتمع الدولي وأصدقاء اليمن تحديداً حريصون على تقديم كل ما بوسعهم لبلادنا ولكنهم ينظرون الى الواقع والمؤشرات السلبية التي تثير تخوفهم، فيمتنعون عن تقديم مساعداتهم وأهم تلك المؤشرات هو فشل الحكومة عن إعادة الأمن والاستقرار في البلاد، ولذلك المجتمع الدولي لن يغامر ويسلم تعهداته المالية لليمن بأي شكل من الأشكال طالما الحكومة عاجزة عن توفير الأمن، لذا فإن المانحين سيتحفظون على تقديم تعهداتهم المالية للحكومة خوفاً أن تأخذ طريقاً غير الطريق المرجوة.

وقال: المؤشر الآخر هو موقف الشارع اليمني الذي يعتبر الحكومة الحالية حكومة فاشلة وأن المانحين لن يجازفوا ويقدموا شيئاً لليمن لأنهم يؤمنون بقياس الرأي العام، وكل الاستطلاعات والتقارير تؤكد فشل الحكومة وعجزها عن توفير أدنى الخدمات بل إنها تحولت من حكومة توافقية الى حكومة انتقامية.

وأوضح السنيدار أن هناك مؤشراً ثالثاً يتمثل بمغادرة رؤوس الاموال لليمن وتوقف عجلة الاستثمار بما في ذلك المستثمرون اليمنيون الذين يهاجرون من اليمن خوفاً على استثماراتهم وأموالهم من الضياع أو الخسارة بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وتزايد حدة الصراع السياسي، وتورط أطراف في الحكومة بتغذيته ما يجعل المانحين غير واثقين في الحكومة وأدائها.

وأضاف: المانحون ينظرون الى الحكومة على أنها حكومة انتقالية مؤقتة مهمتها محددة حسب ما هو موضح في المبادرة الخليجية وآليتها، ولذلك لا يمكن أن يجازف المانحون بتسليم تعهداتهم للحكومة بأي شكل من الأشكال خوفاً من استغلالها في تقويض الديمقراطية واستحواذ طرف سياسي على تلك الاموال وتسخيرها في الصراع السياسي.

كما أنه ومنذ تولي الحكومة لمهامها عقب التوقيع على المبادرة الخليجية لم تستطع تقديم أية خدمة أو إنجاز ملموس للمواطن اليمني أو على الاقل أن تعيد الاوضاع الى ما كانت عليه قبل العام 2011م..

مبيناً أن التخوف الرئيسي الذي يجعل المانحين يترددون عن تسليم تعهداتهم هو الاستغلال الخاطئ من قبل الحكومة لتلك المنح.. فكل التقارير والمعلومات تؤكد أن الاخوان يسعون جاهدين للحصول على أموال المانحين لتسخيرها لصالحهم في الانتخابات.. خاصة بعد أن تمكنوا من السيطرة على مفاصل الدولة، وإذا ما نظرنا الى أهم الجوانب التنموية فإننا سنجد أن التعليم والامن والكهرباء والطاقة والصحة والمياه والنقل وحقوق الانسان والاستثمار والإدارة المحلية أصبحت تحت سيطرة الاخوان حيث لا توجد لديهم رؤية حول تطوير وتنمية هذه الجوانب وكل ما يهمهم هو إقصاء الموظفين والسيطرة عليها بشكل كامل.

< أما الدكتور عبدالسلام الصباحي - جامعة تعز - فقد أكد أن الحكومة فشلت بشكل واضح في كسب ثقة المانحين وخاصة في الجانب الفني إذ أنها لم تقدم الدراسات والتصورات المطلوبة لكيفية استيعاب تلك التعهدات بل انها عمدت على إلغاء المشاريع والدراسات التي وضعتها الحكومة السابقة والتي كانت مقنعة نوعاً ما للمانحين.

مشيراً الى أن اشتراط المانحين في اجتماع أصدقاء اليمن الأخير أن تقديم الحكومة رؤى وآلية استمكال موازنة لجنة الانتخابات دليل على أن المانحين لن يسلموا تعهداتهم للحكومة الحالية التي يسيطر عليها الاخوان والذين يريدون تسخير تلك التعهدات لأغراض أخرى، الأمر الذي يؤثر سلباً على مسار العملية السياسية والتجربة الديمقراطية.

ونوه الصباحي الى أن عدم قدرة حكومة الوفاق على نيل ثقة المانحين وفشلها في الحصول على التعهدات التي قدموها يشكل خطراً حقيقياً على الاقتصاد الوطني، لأن الاقتصاد في بلادنا على وشك الانهيار خاصة وان الحكومة قد وصلت الى مرحلة الصرف من الاحتياطي النقدي لليمن.. الأمر الذي يضع اليمن أمام خطر اقتصادي حتمي بل ان البلاد قد تواجه الإفلاس في أصغر منعطف وأزمة قد تحدث.. مشيراً الى أن عدم ثقة المانحين في الحكومة يعد دليلاً واضحاً على رفض المجتمع الدولي للاخوان وسياساتهم.. مطالباً بالضغط على الحكومة لإيقاف سياساتها الخاطئة والتي ستوصل باليمن الى الهاوية إذا استمر سكوت الجميع.

..الوفااق المفقوود

يحيى نوري

.ذكرى الثورة اليمنية "سبتمبر واكتوبر" مناسبة مهمة لمخاطبة الشعب اليمني صاحب المصلحة الاولى في الثورة والجمهورية من خلال بيان شامل يستعرض فيه رئيس الجمهورية مختلف مسارات الثورة وتقييم مسيرتها والتحديات الماثلة أمامها على طريق انجازها للاهداف والمبادئ التي قامت لأجلها.

وباعتبار ان المناسبة تتطلب بياناً شاملاً وليس خطاباً -كما يصفه البعض-فان المواطن اليمني ظل بانتظار هذا البيان تدفعة الى ذلك الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد ورغبته في سماع أمر فيه تجديد لعله يخفف من حالة الاحتقان التي تمر بها البلاد ويهيئ المزيد من المناخات المواتية التي تمكن البلاد من تجاوز الازمة الراهنة بدرجة عالية من الانسيابية.

لكن أمراً كهذا لم يجده المواطن في البيان الذي تلاه المستشار الاعلامي محبوب علي نيابة عن فخامة الرئيس,,حيث جاء البيان يحمل العديد من المضامين التي تزيد المشهد سوداوية في كونها قد تجردت من الموضوعية وبصورة تنحاز الى طرف دون غيره الأمر الذي جعل المواطن يصف هذا البيان بالانقلابي على التوافق والمبادرة الخليجية ومعيقاً للجهود الراهنة باتجاه انجاح الحوار .

لقد كان حري ببيان الثورة الـ51 ان يكرس بصوره مستوعبة تماماً للحدث الراهن المتمثل بالحوار الوطني باعتباره يمثل ابرز محطة وطنية وتاريخية في مسار الثورة اليمنية :سبتمبر واكتوبر: وان يقدم الصورة الكامله لكل مايعتمل بمؤتمر الحوار إزاء مجمل القضايا الوطنية وعلى رأسها الوحدة اليمنية والتي تحاك ضدها مؤامرات كبيرة يحاول معديها ومخططيها تمريرها من خلال مؤتمر الحوار في صورة تمثل استفزازاً فظيعاً لمشاعر اليمنيين واستهانة بعظمة انجازهم الوحدوي التاريخي الخالد..

وبما ان البيان لم يقدم كافة ابعاد المشهد وظل يحلق في الحديث عن الاماني والتطلعات فانه ذهب ايضاً للحديث عن قضايا وموضوعات زادت من تعقيداتها ماساعد على إحداث حنق كبير لدى المواطن الذي أصيب بخيبة أمل خاصة وان بيان الثورة لم يراع قيم ومثل الوفاق الوطني في الوقت الذي يدرك معدوه تأثيره على الحوار كعوائق جديدة يقدمها له في الوقت الذي يعاني منه الحوار من عوائق عدة مطلوب منه تجاوزها بدرجة عالية من التوافق والانسجام..

ولعل مايعكسه البيان وشطحاته هو ان المؤسسة الرئاسية باتت رهينة لتدخلات الاجندة الحزبية الضيقة وبصورة بات التشخيص الدقيق والمسؤول للقضايا العالقة أمر غير معمول به وهو مايعني احداث المزيد من الاختلالات في مسار التسوية السياسيه بل ويجعل من عملية الحوار الوطني عملية عبثية.

ولاريب ان انتاج منغصات جديدة وفي اطار بيان ثوري سبتمبري يخاطب كل اليمنيين عشية ذكرى الثورة كل عام لايعكس سوى الاصرار على السير باتجاه التصعيد واعلاء المزايدة والمناكفة السياسية بل وتشويه لهذه المناسبة الاحتفالية والتي تتطلب ان تكون اطلالتها اطلالة خير وسلام لكل اليمنيين ومحطة يمكن لهم من خلالها مراجعة كل اخفاقاتهم بموضوعية وبما يتفق مع طبيعة المتغيرات والتحولات الكبرى التي تشهدها الساحة اليمنية.

واذا كان رئيس الجمهورية عبر بيان الثورة قد حرص ايصال رسائل عدة.. الا ان هذه الرسائل لن تستطيع الوصول الى من وجهت لهم لكونها جاءت في مرحلة الوفاق الذي يعد وحده الرسالة الاسمى والأعظم لكل اليمنيين وبمختلف قواهم الوطنية مفادها ان التمترس وراء قضايا ومنغصات لن يساعد اليمنيين على بلوغ اهدافهم العظيمة التي اختاروا من أجلها طريق الانتقالية.

ولعل ما يمكن قراءته من هذه الرسائل هو انها لم تتمكن من الاجابة الكاملة والشافية لطبيعة المعطيات القادمة التي يتطلب من كل اليمنيين التعامل معها كتمديد الفترة الانتقالية والآليات التي ستعتمد عليها هذه المرحلة.. وذلك جعل كل المراقبين والمهتمين لا يثقون في المستقبل إذا ما اعتمد هذا المستقبل على المقدمات الراهنة وهو الأمر الذي يتطلب من المؤسسة الرئاسية اعادة النظر في ادارتها للعملية التوافقية تحقيقاً للمصلحة الوطنيه وعدم جعل التوافق شبحاً يؤرق اليمنيين بدلاً من كونهم ارتضوه كمخرج وحيد من ازمتهم.. فاضاعة قيم الوفاق لن تترك لليمنيين فرصة أخرى أفضل من التوافق للعبور الآمن لهم إلى مرافئ السلامة.

احتفال بطعم الفشل

نجوى اليافعي

يحتفل شعبنا اليمني هذه الايام بأعياد الثورة اليمنية (26 سبتمبر والـ 14 من اكتوبر) والتي تأتي هذه المرة مقترنه بتلك الأحزان وحالات الإحباط التي تتملك أبناء شعبنا رجالاً ونساءً.. شباباً وشيوخاً وهم يرون اولئك الذين سرقوا انجازات الثورة وتضحيات شهدائها ومناضليها وانحرفوا بها عن مسارها واهدافها ومثل وجودهم اليوم في مشهد الاحتفال كارثة حقيقية على الثورة ومناضليها وعلى اليمن واليمنيين الذين ينئون اليوم وبألم شديد من تصرفات الحكام الجدد الذين جاءوا في غفلة من الزمن وفي اطار اجندات مشبوهة أرادها المتربصون باليمن ان تحقق اهدافها في الانتقام من صناع الثورة وابطالها وافراغ اهدافهم من غاياتها الوطنية النبيلة وتمزيق المجتمع والنيل من وحدة الوطن وأعظم مكاسب الثورة والتي تحققت يوم الـ 22 من مايو 1990م بإعلان الجمهورية اليمنية وذلك بفضل تضحيات جسام للشهداء الابرار وعطاءات مخلصة صادقة استشرفت مستقبل اليمن وأمنه وأمانه والذي لا يتحقق الا بهذه الوحدة المباركة.

مشاعر اليمنيين اليوم تخلو من الفرحة والابتهاج وهم يعيشون أعز مناسبات وطنية غالية وهم يرون المؤامرات المحدقة بوطنهم ووحدتهم.. ويجدون اناساً من ابناء جلدتهم وقد اغوتهم شهوة السلطة والتسلط يتسابقون دون تفكير أو ضمير لإرضاء الاجنبي على حساب الوطن ومستقبل اجياله.. ومن المضحك المبكي مشهدهم وهم يحتفلون بهذه المناسبات الوطنية خلف الجدران ومن وراء الاسوار العالية وفي المنازل والغرف المغلقة وكأنهم يستكثرون على الشعب أن يشاركوه الاحتفال بمناسباته.. وفي الحقيقة ذلك يعكس حالة العزلة التي يعيشها هؤلاء عن الشعب الذي زادت معاناته وتردت احواله في ظل فشلهم في تحقيق أي من احلامه وتطلعاته أو تحقيق أدنى احتياجاته.. هؤلاء لا يهمهم من أمر الشعب شيئاً، فهم لا يهتمون بأمنه وأمانه وغذائه وصحته وتعليم ابنائه.. لأنهم مشغولون بالسباق بينهم على تمرير صفقات الفساد التي باتت تزكم الانوف و«أخونة» الوظائف والمحاصصة وتقاسم مغانم السلطة وتحقيق مكاسبهم الخاصة والحزبية وترتيب أوضاعهم واوضاع اولادهم وأفراد أسرهم والمقربين منهم دون اي اعتبار لمصالح الوطن والمواطنين، لدن هؤلاء لا ينظرون للوطن إلا بمعيار تحقيق مصالحهم والغنائم التي يلهفونها كاللصوص باستعجال يسابق الزمن وكأن لا صلة لهم بهذا الوطن واهله. .

ولهذا وجد القتلة والمجرمون والمرتزقة واللصوص وقطاع الطرق ضالتهم في هذا الوضع المهترئ والمنفلت وغياب المسؤولية والفشل البيِّن وحيث غابت الدولة وانتكست هيبتها وخلا الجو لكل العصابات والطفيليات ان تنموا وتترعرع.. ولمثل هؤلاء نقول: لقد ضاق الشعب بكم ذرعاً وبسوء حاله وحان لكم أن تغربوا عن وجهه وترحلوا فما عاد لديه صبر واحتمال والشعب اليمني العظيم كفيل بالحفاظ على ثورته العظيمة (سبتمبر واكتوبر) والانتصار لأهدافها ومبادئها والوفاء لتضحيات شهدائه ومناضليه وهو كفيل بالدفاع عن الوطن ووحدته وصيانة مكاسبه وانجازاته بعد ان عرف الغث من السمين وتكشفت له الحقائق عارية ومفضوحة وهو يعيش بؤس الحياة ومرارة الواقع الذي يتجرعه اليوم في ظل ما أسموه زيفاً وبهتاناً «تغيير» ولم يكن في حقيقة الأمر غير أكذوبة كبرى وانتكاسة مؤلمة طالت كل شيء. . وصار طعم الفرح بأعياد الثورة مقترناً بطعم العلقم ومرارة الفشل الذي أغرقه فيه هؤلاء الجاثمون على صدره اليوم باسم شعارات التغيير الزائفة وتجارة الدين وهم أول من يطالب الشعب وبإلحاح بتغييرهم واقتلاعهم وقذفهم بعيداً خارج صفحات التاريخ.

الأحزاب والتحول إلى ثكنات عسكرية..

أسلحة «الاصلاح» تكشف انتقاله الى حركة طالبان في تعز

وزير الداخلية يوجه بحبس افراد حملة امنية ضبطوا مطلوبين ومخازن اسلحة بمقر الاصلاح

< تدخل وزير الداخلية القيادي في حزب الاصلاح عبدالقادر قحطان وإصدار توجيهاته بسجن أفراد الحملة الأمنية والعسكرية الذين كلفوا بتنفيذ حملة لملاحقة العناصر المسلحة في المدينة، لكونهم اكتشفوا أن المليشيات المسلحة والمخلين بالأمن والاستقرار يتخذون من مقر حزب الاصلاح في تعز وكراً لهم.. والأخطر من ذلك هو أن إعادة أسلحة تلك العناصر وإطلاق سراحهم في نفس اليوم حملت رسالة واضحة للرأي العام مفادها إعطاء الحق لكل أعضاء حزب الاصلاح بحمل السلاح وتحويل مقراتهم في تعز وبقية المحافظات والمديريات على مستوى الجمهورية الى مستودعات مليئة بمختلف الأسلحة..

قائد محور تعز يعترف بإطلاق المسلحين وسجن أفراد الحملة

وأكدت مصادر أمنية رفيعة المستوى في محافظة تعز لـ"الميثاق نت"، اسلحة مختلفة، خفيفة ومتوسطة- وجدها افراد الحملة الامنية مخزنة بداخل مقر حزب الاصلاح الواقع بشارع جمال عبدالناصر، كما وجدوا عدداً من المجاميع والعناصر المسلحة المختبئة بالمقر، منها عناصر مطلوبة امنيا على ذمة جرائم قتل وسطو.

وقال المصدر: ان الحملة الامنية كانت تمارس مهامها المعتادة بشوارع المدينة لضبط العناصر المسلحة، فتعرض افرادها لإطلاق النار من قبل مسلحين في وسط شارع جمال بجوار شركة النفط، فتم ملاحقة المسلحين الذين لجأوا الى احد المباني المجاورة لشركة النفط- مقر حزب الاصلاح- وتحصنوا بداخله مع مسلحين آخرين كانوا متواجدين داخل المبنى.. مضيفاً ان تعزيزات امنية وصلت الى المكان لمساندة افراد الحملة وضبط المسلحين، لكن مليشيات مسلحة اخرى استقدمها حزب الاصلاح الى المكان وحاولت محاصرة افراد الحملة الامنية التي قامت بملاحقة المسلحين والقبض عليهم بعد فرارهم الى المكتب التنفيذي لحزب الاصلاح.

غير ان اصلاح تعز اصدر بياناً ملينا بالأكاذيب والاتهامات الكيدية لقوات الامن مدعياً باقتحام مقره والعبث بمحتوياته دون ان يشير الى اسباب وحيثيات الاقتحام او الى المسلحين الذين فروا الى مقره للاحتماء مع مسلحين آخرين بداخله.

الى ذلك صرح المقدم علي أحمد جار الله مشرف الحملة الأمنية أنه وخلال متابعة المسلحين في شارع جمال فر عدد منهم الى أحد المباني وتم ملاحقتهم , مضيفا أن أفراد الحملة الأمنية يجهلون أن المبنى الذي لجأ اليه المسلحون تابع لحزب التجمع اليمني للإصلاح وأن المتواجدين في المبنى لم يخطروا الحملة الأمنية بذلك.

وعلى ذات الصعيد ذكر قائد محور تعز العميد علي مسعد حسين أن حادثة اقتحام مقر الإصلاح من قبل الحملة الأمنية كانت أثناء ملاحقة مسلحين دون علم منهم بأن المقر تابع لحزب الاصلاح.

واعترف بأنه تم التحقيق مع رئيس وأفراد الحملة الأمنية بناء على توجيهات محافظ تعز شوقي هائل وإطلاق سراح المضبوطين مع أسلحتهم.

العيد الـ51 لثورة الـ26 سبتمبر

ثورة لاجتثاث الفساد من منابته ومنابعه